JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ
العدد الخامس والعشرون
(٣٣٣) (٣٥٩)

تعدد الأوجه في التحليل النحوي عند ابن الدهان في كتابه (شرح الدروس في النحو) أسباب ومواضع.

إيمان نعمة ابراهيم
iman neamah @yowasit.edu.iq
، أ.د.ماجد محسن راشد
جامعة واسط / كلية التربية الأساسية

المستخلص:

اهتم البحث بتوضيح تعدد الأوجه الإعرابية عند ابن الدهان في النحو العربي والموضوعات الأخرى التي تناولها في كتابه (شرح الدروس في النحو). سواء أكانت أسباباً أم مواضعاً في تعدد الاوجه الإعرابية وهي من الأسباب الذي ذُكرت وتناولها العالم المذكور الخروج عن القاعدة المعهودة في النحو العربي والسبب الآخر من الاسباب التي تؤدي إلى تعدد الأوجه هو سبب الخلاف بين النحاة وعلماء المدرستين البصرية والكوفية وبين علماء المدرسة الواحدة وكذلك طبيعة التراكيب النحوية لها أثر في تعدد الاوجه.

أما المواضع التي يكون فيها التعدد فهي مواضع تتعلق بالأسماء ك- لا النافية للجنس- والمصدر ومواضع تتعلق بالفعل - الفعل اللازم والمتعدي-

الكلمات المفتاحية: (ابن الدهان، التعدد، الأوجه الاعرابية)

The multiplicity of aspects in grammatical analysis according to Ibn Al-Dahan in his book (Explanation of Lessons in Grammar) reasons and places.

Iman Ne'mah Ibrahim,
iman neamah @yowasit.edu.iq
Prof. Dr. Majid Mohsen Rashid
University of Wasit / College of Basic Education

Abstract:

The research is concerned with clarifying the multiplicity of grammatical aspects in Arabic grammar and the topics that Ibn Al-Dahan

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م/١٤٤٦هـ

addressed in his book (Explanation of Lessons in Grammar). Whether they are reasons or positions in the multiplicity of grammatical aspects, among the reasons that were mentioned and addressed by the aforementioned scholar is the departure from the usual rule in Arabic grammar. The other reason that leads to the multiplicity of aspects is the reason for the disagreement between grammarians and scholars of the Basra and Kufa schools and between scholars of the same school, as well as the nature of grammatical structures has an effect on the multiplicity of aspects.

As for the positions in which there is multiple, they are positions related to nouns??, the source and positions related to the verb (intransitive and transitive verb)

Keywords: (Ibn Al-Dahan, multiplicity, aspects, grammar)

المقدمة

اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم وهذا يعني أنها من أكثر اللغات ثراءً وفخامةً وبما أنها ثرية الى حد كبير جداً فلا ريب أنها بحكم تعمقها وتشعبها أن يكون فيها أكثر من وجه إعرابي، والإعراب هو الركن الأساسي في اللغة فقد يكون المفسر والمبين للكلام العربي ، ونظراً لكونها لغة ثرية غنية فلابدَّ أن يحصل فيها تعدد في الاوجه الاعرابية ، فالتعدد في الاوجه من الظواهر البارزة في اللغة العربية ، ويشير الى امكانية إعراب المفردة بأكثر من وجه وذلك دون أن يحصل فيها خطأ في القاعدة النحوية، ويعود ذلك إلى تنوع فهم النحاة للمسألة المقصودة وفقاً لما ارتآه نحوي عن نحوي آخر، وللتعدد في الاوجه النحوية أسباب ومواضع وسنتطرق لها –إن شاء الله– و نفصل القول فيما نذكر ونعزز ذلك بشواهد نحوية جاء بها النحاة كل منهم له حجته بما أتى من شاهد ليثبت صحة ما ذكره من سبب كان أو موضع.

المبحث الأول:

أسباب تعدد الأوجه عند ابن الدهان في كتابه (شرح الدروس في النحو)

اللغة العربية لغة واسعة عميقة متشبعة كالبحر في عمقها، تتضمن موضوعات متعددة منها الترادف والتضاد، والعديد من اللهجات، والقواعد، – وكثيراً – ما نرى في الجملة العربية مواضع إعرابية عدة للكلمة الواحدة، ويعود هذا التعدد في الأوجه الإعرابية إلى أسباب عدة منها خلاف

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

النحاة، والخروج عن القاعدة، وطبيعة التراكيب النحوية ، ومنها ما يكون للضرورة الشعرية ، ومنها يكون للتصحيف والتحريف ،وغير ذلك من الأسباب، وفي كل موضع إعرابي يضع النحوي أو اللغوي أدلته وحجته التي يثبت بها حجة خروجه من قاعدة الى قاعدة أخرى، ومن بين تلك الأسباب التي أدت إلى التعدد في الأوجه على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي:

١_ الخروج عن القاعدة :

تشكل القاعدة النحوية أهمية كبيرة في اللغة، إذ من خلالها نتعرف على دِلالة الكلمة في الجملة و موقعها الإعرابي و ((القاعدة: هي وصف لسلوك عملي معين في تركيب اللغة، ولا بدّ أن يتسم هذا السلوك بالاطراد حتى يكون مجرداً للقياس، وقد جرّد النحاة قواعد تركيب اللغة ليقاس عليها الكلام في توليده وتحليله بعد أن لاحظوا أن هناك أنماطاً معينة تتحكم في نظام اللغة التركيبي) (الربيعي، ٢٠٢٣، ٢٨).

وقد يخرج بعض النحاة عن القاعدة المعهودة أحياناً ويأتون بآراء تثبت صحة أو عدم جواز خروجهم من تلك القاعدة إلى قاعدة غيرها، ومن الموضوعات النحوية التي تناولها ابن الدهان (رحمه الله) وشرحها وفيها خروج عن القاعدة من نحوي إلى آخر موضوع التنازع في العمل:

وفي طبيعة الحال أن الجملة العربية تكون مرتبة حسب نوعها: إسمية أو فعلية، فالجملة الإسمية _ المبتدأ والخبر _ يكون عامل رفع المبتدأ هو الابتداء، وعامل رفع الخبر هو المبتدأ، وفي الجملة الفعلية: يكون عامل رفع الفاعل: هو الفعل الذي يتقدمهُ، وعامل نصب المفعول: هو الفعل والفاعل. وقد اختلف النحاة في موضوع العامل فذكر ابن الدهان في هذا الدرس: أن الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر ومعهما اسم واحد يكون بعد الفعل الثاني الاسم الذي بعد الثاني مرتفع

بالثاني عند المذهب البصري، ومرتفع بالأول عند المذهب الكوفي، نحو: قامَ وقعدَ زيدٌ، فزيد الفاعل، ارتفع بالفعل قعد عند البصريين، ويرتفع بالفعل قامَ عند الكوفيين وتقول: ضربتُ و ضربني زيد، فتعمل بالآخر على قول البصري، وضربت وضربني زيداً، على قول الكوفي فيعمل الأول، وعلى قول البصري قوله تعالى: ((آتوني أفرغ عليه قطراً)) (الكهف ٩٦)..

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

ولو كان على قول الكوفي لقال آتوني أفرغهُ عليه قطرا. (ينظر: النحوي ابن الدهان، ١٦٦_ ١٦٧).

يتضح من خلال استشهاده بالآية الكريمة أن ابن الدهان كان مؤيداً لمذهب البصريين والذي يقول باعمال الثاني لقربه من المعمول.

((وبين النحويين اختلاف في أي الفعلين أولى أن تعلق به الاسم الأخير، واختيار البصريين الثاني للجوار و اختيار الكوفيين الأول للسبق)) . (القرطبي، ابن مضاء، ١٩٤٧، ١٢٣) جاء في كتاب الرد على النحاة: أن رأي البصريين أظهر لأنه أسهل، فإنه ليس إلا حذف ما تكرر في الثاني، واضماره على مذهبهم إن كان فاعلاً، فالبصريون إذن يرون الثاني أولى للجوار، في حين أن الكوفيين يخرجون عن القاعدة التي احتج بها البصريون وهي الجوار إلى قاعدة السبق، فهم يرون أن الفعل الأسبق أولى بالتعليق. (ينظر: القرطبي، ابن مضاء، ١٩٤٧، ١٢٤) وعلى قول الكوفي في قول الشاعر: (امري القيس ، ١٩٩٠، ١٨٨)

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطلب قليلٌ من المالِ

الشاهد فيه: تقدم فعلان وهما (كفاني) و (لم اطلب) وتأخر عنهما معمول وهو (قليل) فرفعه بأول. (النحوي ابن الدهان، ١٦٧ – ١٦٨).

ويرى الدكتور ابراهيم محمد الإدكاوي محقق الكتاب _ شرح الدروس في النحو _ أن هذا فاسد لان ما بعده ((لو)) اذ كان مثبتاً في اللفظ فهو منفي بالمعنى وبالعكس، لأنها لامتناع الشيء لامتناع غيره _ _ وقد قدره ابن الدهان (رحمة الله) ((اي كفاني القليل من المال ولم أطلبُ الملك). فالبيت لا يجوز في باب التنازع (ينظر: النحوي ابن الدهان، ١٩٩١، ١٦٧).

لا ريب أن التنازع درس نحوي مهم تكلم عنه أغلب النحاة من القدامى والمحدثين منهم على سبيل المثال: الدكتور حسني قال فيه: ((هو أن يتقدم فعلان متصرفان أو ما يشبههما _ كالمصدر أو واحد من المشتقات كاسم الفاعل أو اسم المفعول _ ويتأخر عنها معمول لهما يكون مطلوباً لكل منهما ويكون المعمول على علاقات متعددة بالنسبة إلى المتنازعين:

١- علاقة المفعولية بالنسبة إلى كل من المتنازعين، نحو: أجل وأعظمُ الشهيدَ. فلفظ الشهيد يقع موقع المفعولية بالنسبة إلى كل من الفعلين المتنازعين: أجل وأعظمُ.

٢- علاقة الفاعلية بالنسبة إلى كل من المتنازعين نحو: عظمتْ وجلّتْ الثورةُ الفلسطينية. لفظ الثورة يقع موقع الفاعلية بالنسبة إلى كل من الفعلين المتنازعين: عظمتْ وجلّتْ.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

٣- علاقة المفعولية بالنسبة إلى المتنازع الأول وعلاقة الفاعلية بالنسبة إلى المتنازع الثاني أو العكس، نحو: أيدتُ وأيدني المناظر. فلفظ المناظر يقع موقع المفعولية بالنسبة إلى الفعل أيدت، ويقع موقع الفاعلية بالنسبة إلى الفعل أيدني). (مغالسة، ٢٠٠٧، ٥٨٦)

وفي حكم المتنازع عليه لا إشكال هناك في التنازع حين يكون المتنازع عليه فاعلاً أو مفعولا بالنسبة لكلا المتنازعين، إنما يكون الإشكال في العلاقة الثالثة حين يكون مفعولاً لأحدهما وفاعلاً للآخر فلا يعلم أيكون مرفوعاً أم منصوباً، به لكنه يجوز لك الأمران في أن تعمل الأول في المعمول أو تعمل الثاني، فإذا أعملت الأول تقول: أيدتُ وأيدني أخاك، واذا أعملت الثاني تقول: أيدتُ وأيدني أخوك. (مغالسة، ٢٠٠٧، ٥٨٦).

ومن الموضوعات النحوية الأخرى التي فيها عدول أو خروج من قاعدة إلى أخرى و التي تناولها العالم النحوي ابن الدهان هو موضوع: الفعل المضارع نصبه وجزمه.

لا شك أن كل منا يعرف أن الفعل المضارع يكون مرفوعاً، جاء في كتاب (شرح الدروس): ((اعلم أن الفعل المضارع يرتفع عند سيبويه بوقوعه موقع الاسم. تقول: مررتُ برجل يقوم، فيقوم ارتفع لوقوعه موقع ((قائم))، وهكذا كل فعل مضارع وقع موقع اسم، وأما الفراء فإنه يرفعه بتعريته من العوامل الناصبة والجازمة ((فيقوم)) يرتفع عنده لخلوه من ((أن وأخواتها، و((لم)) واخواتها)) (النحوي ابن الدهان، ١٩٩١، ٣٢٧).

ومن خلال ما قاله الفراء يتضح أن في قاعدة رفع الفعل المضارع شرطاً، هو أن يخلو من أن يتقدمه أداة جزم ونصب، وفي حال حصول ذلك _ دخول أداة جزم ونصب عليه _ فإنه يخرج من قاعدة الرفع إلى قاعدة النصب أو الجزم على حسب نوع الأداة الداخلة عليه.

((وكل من البصريين والكوفيين متفقون على أن الفعل المضارع معرب إذا تجرد من النواصب والجوازم)) (النحوي ابن الدهان، ١٩٩١، ٣٢٧).

وهذا ما جاء به الفراء، لكنهم اختلفوا في بيان عامل الرفع، فيرى الكوفيون والفراء والأخفش من البصريين أن عامل الرفع فيه هو تجرده من الناصب والجازم، وجمهور البصريين عدا الأخفش والزجاج أن رفع المضارع هو حلوله محل الاسم، وثعلب يرى أن رافعه هو مشابهتهُ للاسم، والكسائي يرى أنه ارتفع بحروف المضارعة (انيت) (ينظر: النحوي ابن الدهان، ١٩٩١، ٣٢٧).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

ويرفع الفعل المضارع إذا اسلم من نوني التوكيد والاناث، وكان مع ذلك (خالياً) من ناصب ينصبه (وجازم) يجزمه، (نحو: يقوم زيد بأجماع النحاة) (الحمصي بن زيد الدين، ٢٠١٦، ٤٨١ _ ٤٨٢)

ونواصب الفعل المضارع عند أكثر النحاة هي: أن ، ولن، وكي، وإذا، وعند جماعة فان الناصب للفعل المضارع (أنْ) وحدها. (ينظر: النحوي ابن الدهان، ١٩٩١، ٣٢٨).

أما الخليل ابن احمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ) فيرى أن ماعدا((أن)) تنصب الفعل بعده بتقديرها معها فيقول في (لن): أصلها (لا أن) وفي (اذا) إذ أن وكذلك في كي كي أن.

(ينظر: النحوي ابن الدهان ١٩٩١، ٣٢٨) ((والفعل ينجزم بلم، ولما، ولام الأمر، ولا في النهي، و أن الجزاء تقول: لم يقم زيد، ولما يقم زيد، وليقم زيد، ولا يقم زيد، وإنْ يقم أقم)) (النحوي ابن الدهان، ١٩٩٧، ٣٥٣) وكذلك الدكتور حمدي محمود قال: ((ينصب الفعل المضارع بعد الحروف الاتية: أن _ لن _ كي _ إذن _ لام التعليل _ حتى _ فاء السببية _ لام الجحود _ واو المعية... قال تعالى: ((ليس عَلَيْكُم جناح أن تدخلوا بيوتاً غَيْرَ مَسكونَةٍ فيها متاع لكم)) (النور: ٢٩) ((لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون)) (الَ عمران: ٩٢) ((فرددناه الى أمه كي تقرّ عينها)) (القصص، ١٣)... (عبد المطلب، ٢٠٠٣، ٥٩) .هذا وقد عرج الدكتور حمدي محمود بعد ذلك ذاكراً ما يجزم به الفعل المضارع وهي الحروف الجازمة (لا الناهية، ولم، ولام الامر) نحو لم يندمْ المُجِدَ)) (ينظر: عبد المطلب،٢٠٠٣ ، ٦١). وفي كتاب (النحو الأساسي)، جاء: ((الفعل المضارع ينصب إذا سبقته أداة نصب (أن _ لنْ _ كيْ _ إذن _ فاء السببية _ لام التعليل _ حتى) ويجزم اذا دخلت عليه أداة جازمة (لم _ لما _ لام الامر _ لا الناهية) أو اداة شرط جازمة(إن _ كيفما _ مَنْ _ ما _ متى _ مهما _ أنَّى _ أيّان _ أينما _ أيّ _ حيثما، مثل: لمْ أتأخرَّ عن مساعدتك قطَّ) (عبد اللطيف وآخرون، ٢٠٠٥، ١٣٢) وذكر في النحو الشافي الشامل أيضاً أن حروف النصب الأصلية هي: (لن، كي، اذن، أن) (مغالسة، ١٩٩٧، ٦٥) واذا سبقت الفعل المضارع أداة جزمته وتكون علامة جزمه إما سكون أو حذف حرف العلة، اذا كان آخره ناقصاً إما تكون علامة جزمه حذف النون آخره اذا كان من الافعال الخمسة (مغالسة، ١٩٩٧، ٧٨).

واكتفي بهذا القدر عما تحدثنا عنه فيما يخص السبب الأول الذي تناولته من أسباب تعدد الأوجه الإعرابية في النحو وهو سبب الخروج عن القاعدة. ولاشك أنه سبب مهم في الموضوعات النحوية التي فيها علاقة وثيقة في تعدد الأوجه في النحو العربي.

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

٢-الخلاف بين النحاة (خلافات النحاة):

من الأسباب المهمة التي تسهم بشكل كبير في تعدد أوجه الإعراب في النحو العربي هو خلافات النحاة، فقد يختلف النحاة في المدرستين، كخلافات المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية، وقد يختلف علماء المدرسة الواحدة فيما بينهم. ويعود هذا التعدد في الآراء أو الاختلاف إلى أسباب كثيرة منها ما يتصل بطبيعة السماع والقياس والأصول المعتمدة في تقعيد القواعد والاقيسة ، ومنها ما يتعلق بغياب المقام الذي قيلت فيه الشواهد النحوية مما يجعل هذا الكلام حمّال أوجه يفضي بعضها إلى تعدد في الأوجه المحتملة من القول، كما أنَّ غياب عنصر الإداء و التنغيم والموقف وغيرها من الأمور التي تتوقف على طبيعة الصورة التي أدى بها المتكلم كلامه، إذ لو علِمَت لحُلَت كثير من الاشكالات النحوية. (ينظر: الربيعي، ٢٠٢٣، ٥٣-٥٤).

وبما أن اللغة العربية لغة ثرية واسعة حاملة لكل معاني القرآن الكريم، فلا شك أن تتولد تلك الخلافات بين النحاة العرب في تقعيد اللغة أو عدم اتفاقهم على بعض الامثلة أو الشواهد التطبيقية المترتبة على موضوع نحويَّ ما، من المواضيع النحوية.

وابن الدهان (رحمه الله) لكونه نحوياً ولغوياً له آثار نحوية كبيرة الاهمية، لابدّ أنه قام بشرح وتفصيل دروس نحوية فيها خلاف بين بعض النحاة، وسأذكر منها ما يوضح ذلك.

ومن تلك المواضيع أو الدروس التي أشار اليها ابن الدهان في شرحه _ الى وجود خلاف بين النحاة في شأنها هو درس اسم (إن) واخواتها المعطوف عليه.

((اذا عطفت على اسم أن وأخواتها قبل الخبر نصبت، تقول: إن زيداً وعمراً قائمان، وإن عطفت بعد الخبر رفعت ونصبت، تقول: إن زيداً قائم وعمرو وعمرا، واخواتها بمنزلتها في النصب)). (لا دكاوي، ١٩٩٦ ، ٢١٤). وشرح ابن الدهان هذا الدرس قائلاً: اذا عطفت على أن واخواتها قبل الخبر فإن هناك خلاف بين النحاة في هذا الشأن، فالبصري ، لا يجيز غير النصب، تقول: إن زّيدا وعمراً قائمان، وليس بكراً أو عمراً جالسان، ولعل بشراً وخالداً منطلقان، وكأن عبدالله وأخاه حاضران، ولكن جعفراً وعمراً ماضيان، وقد بين ابن الدهان ايضاً رأي الفراء في هذا الشأن فيقول: أن الفراء لم يُجز الرفع اذا لم يظهر في الاسم إعراب، وهذا انما يجزه في ((أنَّ)) وحدها، لأنه لا يغير معنى المبتدأ، فتقول: إن هذا وزيد قائمان وعليه يتأول قوله تعالى: ((ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن منهم بالله)). (المائدة، ٦٩) فعطف الصابئون على الذين ورفع.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

أما البصري فإنه يعتقد ذلك على التقديم والتأخير، فإن عطفت على الخبر جاز النصب في الجميع فتقول: إن زيداً قائم وعمراً، فتحمله على لفظ ما عمل فيه (إن) ويجوز الرفع، على المضمر اذا كان فيه ضمير ، تقول : إن زيداً قام هو وعمرو فتؤكده وتعطف عليه، وكذلك أخواتها، ويجوز في (إن) وحدها أن تحمل الرفع على موضع (إن) وما عملت فيه، لأن (إنّ) لم تغير حكم الابتداء، تقول: إن زيداً و عمرو قائم، فهذا غير ممنوع، فيجوز فيه وجهان، أحدهما أن يكون خبر قائم عمرو وخبرها محذوف، والوجه الثاني: أن يكون خبر قائم عمرو وخبر زيد محذوف (ينظر: النحوي ابن الدهان، ١٩٩١، ٢١٥ _ ٢١٦ _ ٢١٧) ولا يجوز في باقي أخواتها أن تعطف على الموضع، والسبب في ذلك لأن حكم الابتداء قد زال معهن، وتقول إن زيداً كان أبوه منطلق، فيجوز في المسألة وجهان، احدهما: أن يكون في كان ضمير هو اسمها وهو العائد إلى اسم (ان) وأبوه مبتدأ، ومنطلق خبر، وهما خبرا كان، والجملة خبر (إن)، والعائد الى اسم كان الهاء من أبوه، وموضع الجملة من كان واسمها وخبرها رفع لأنه خبر (إن) وموضع أبوه منطلق نصب، لأنه خبر كان ويجوز ايضاً أن تكون (كان) زائدة، ويكون زيد اسم (إن) ، وأبوه مبتدأ، ومنطلق خبره، والجملة خبر ل(إن) فإن قلت: إن زيداً كان أبوه منطلقاً فزيد اسم إن، وكان وما بعدها وخبر إن، وأبوه اسم كان و منطلقاً خبرها. (ينظر: النحوي ابن الدهان، ١٩٩١، ٢١٧).

و((ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ذلك على كل حال، سواء يظهر فيه عمل (إنّ) أولم يظهر وذلك نحو قولك: ((إن زيداً أو عمرو قائمان، وإنك وبكر منطلقان))، وذهب ابو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما يظهر فيه عمل إن. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع. قبل تمام الخبر على كل حال)). (الانباري ابو البركات: ١٩٥٣، ١٨٥ _ ١٨٦).

يتضح مما تقدم أن لهذه الخلافات التي جرت بين النحاة أثرت بشكل واضح في تعدد الاوجه الاعرابية. ولهذه لم نكن مبالغين حين قلنا إن سبب الخلافات بين النحاة هو سبب مهم من أسباب التعدد.

ومن المؤلفات النحوية التي ذكر فيها خلاف النحاة كتاب (النحو الأساسي) وذكر فيه: ((

إن محمداً ناجحُ وعليٌ

إن محمداً ناجحٌ وعلياً

إن محمداً وعلياً ناجحانِ.

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

العطف على اسم (إن) بالنصب صحيح في جميع الأحوال (اي سواء أجاء العطف بعد تمام الخبر كما في المثال الثاني أم قبل تمامه كما في المثال الثالث) ويجوز كذلك العطف بالرفع اذا جاء العطف بعد تمام الخبر (المثال الأول). ويكون الاسم حينئذً مرفوعاً على أنه مبتدأ حذف خبره لفهمه من الكلام السابق، والعطف من باب عطف الجملة على الجملة)) (عبد اللطيف واخرون ,٢٠٠٥، ٢٢٩)

أما الدكتور محمود حسني فيقول في العطف على اسم (إن): ((اذا عطفت على اسماء هذه الاحرف عطفت بالنصب ولكنه يجوز لك أن تعطف بالرفع على اسماء إن وأن ولكن فقط ، على أن المعطوف مبتدأ محذوف، وذلك نحو: إن أباك مقبلٌ وأخوك . أخوك مبتدأ وخبره محذوف تقديره: مقبل اي: وأخوك مقبل، ومثال ذلك ايضاً قوله تعالى: ((انّ الله بريء من المشركين ورسولهُ)) (التوبة، ٣). أي ورسوله بريء من المشركين فرفع رسوله على أنه مبتدأ محذوف الخبر تقديره بريء يقدر من السياق، أما قراءة النصب فعلى أن: رسوله معطوف على اسم: إنَّ وهو لفظ الجلالة هذا اذا كان المعطوف بعد تمام الخبر، أما اذا كان بعد الاسم مباشرة وقبل الخبر فالنصب أولى إلى درجة الوجوب)) (مغالسة، ٢٠٠٧، ٣٠٤).

وقد جاء في كتاب (النحو العربي) ((إذا عطف على اسم (إنَّ وأنَّ ولكن) فلا يخلو من حالتين: الأولى ان يكون العطف بعد مجيء الخبر فيجوز في المعطوف وجهان: الأول: النصب عطفاً على اسم (إنَّ) نحو (إنَّ سعيداً مسافرٌ وخالداً).

الثاني الرفع على أنه مبتدأ محذوف خبره، نحو (إنَّ محمداً مسافرٌ وخالدٌ) بتقدير وخالد كذلك.

الثانية: أن يكون العطف قبل مجيء الخبر، وعندئذ يتعين النصب عند جمهور النحويين ولا يجوز الرفع نحو: (إنّ سعيداً وخالداً مسافران)، وقد أجاز الكوفيون رفع المعطوف على اسم (إنَّ) لوروده في القرآن الكريم والشعر قال تعالى: ((إن الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون)) (المائدة: ٦٩).

والذي يبدو أن ثمّة فرق في المعنى بين الرفع والنصب، فإن العطف بالنصب على تقدير إرادة (إنَّ)، والعطف بالرفع يكون على غير إرادة (إن) ومعنى هذا أن العطف بالرفع غير مؤكد، فعلى هذا يكون المعطوف في قولك: (إن محمداً مسافر وخالداً) مؤكداً، بخلاف ما لو قلت: (إن محمداً مسافرٌ وخالدٌ) فإن المعطوف غير مؤكد (السامرائي، ٢٠١٤، ٢٩٤/١).

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

واضح من النص الذي ذُكِرَ أن العطف بالنصب يكون بإرادة (إن) أي عملها فهي تُعمل النصب بالمعطوف على الاسم كما عملت النصب في الاسم وهي تؤكيدية فلا شك أن يكون المعطوف بالنصب. مؤكداً متأثر بـ ((إن)).

أما العطف بالرفع وهو يكون لجملة آخره اسمية مبتدأ محذوف خبره و (إن) لا تعمل فيه فلا يكون مؤكد.

ومن الموضوعات النحوية الأخرى التي جرى في شأنها خلاف بين النحاة هو موضوع (اسم الفاعل)

هو من المشتقات ويدل على من قام بالفعل وله صيغة قياسية في اللغة العربية ويكون على وزن (فاعل) وهو ((صفة تؤخذ من الفعل المبني للمعلوم لتدل على معنى وقع من الموصوف بها على جهة الحدوث لا الثبوت ككاتب وشاهد، ويعمل اسم الفاعل عمل فعله من حيث نصب المفعول به)) (السامرائي، ٢٠١٤، ٢٩٥).

ونظرا لأهمية هذا الموضوع _ اسم الفاعل _ فقد تناوله العالم النحوي ابن الدهان (رحمه الله) وشرحه وفصل القول فيه ذاكراً الخلاف الذي جرى بين النحاة في شأنه.

يقول ابن الدهان في اسم الفاعل: اسم الفاعل اذا كان للحال ولاستقبال يكون عمله عمل الفعل، تقول: (هذا ضارب زيداً اليوم وغداً)، وقد يحذف التنوين ويجر زيد، فتقول: هذا الضارب زيد اليوم وغداً. (ينظر: النحوي ابن الدهان ١٩٩٧، ٤٧٩).

يشرح ابن الدهان هذا الدرس مبيناً أن العامل عمل الفعل من الأسماء اربعة:

أحدها: اسم الفاعل، وبين البصري والكوفي خلاف فيه في ثلاثة مواضع: أحدها: أن البصري يعمله لزمان الحال ولاستقبال عمل فعله الذي اشتقَ منه، ولا يعمل الماضي وذلك أن فعل الحال ولاستقبال اسبقها الاسم فأعربا، فأعلمنا اسم الفاعل بمعناهما فأخذ كل واحد من الآخر خاصية، والفعل الماضي لم، فالاسم اذا كان بمعناه لا يعمل، والكوفي يُعمل اسم للازمنه الثلاثة)). (ينظر ابن الدهان ،١٩٩١، ٤٧٩ _ ٤٨٠).

ويعمله الكوفي في الماضي بدليل قوله تعالى: ((خالق الاصباح وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً)) (الانعام: ٩٦) نصب المعطوف على الليل بجاعل وقوله تعالى ((وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد) (الكهف: ١٨). نصب ذراعيه بباسط، وهما ماضيان (ينظر: النحوي ابن الدهان، ١٩٩١، ٤٨).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

يبين ابن الدهان أن النحاة البصريين يقع خلافهم مع النحاة الكوفيين في شأن اسم الفاعل في أن البصريين يعملونه فقط في الحال والاستقبال، والكوفيون يعملون الاسم الفاعل في الأزمنة الثلاثة وكلا الفريقين قدّمَ حجته وأدلته ليثبت صحة رأيه.

الثاني: أن البصري يرى أن اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل معتمداً على همزة الاستفهام ونحوها، أو ما النفي ونحوها، أو يكون خبراً لمبتدأ، أو يكون صفة لموصوف، أو حالاً لذي حال، كيلا يكون الفرع كالأصل. اما الكوفي فيعمله غير معتمد، فيقول: ((قائم زيد، رفع بالابتداء، وزيد مرفوع بقائم كما يرتفع بقام، وقد سد (زيد) مسد الخبر، أما البصري فيجعل زيداً مبتدأ، وقائم خبره مقدماً، فإن قلت: أقائم زيد، وما ذاهب عمرو، رفعا جميعاً قائماً وذاهباً بالابتداء، وزيداً وعمر بهما، وسد (زيد وعمرو) مسد خبر المبتدأ وتقول: هذا رجل ضارب زيدا جالسا أخوه (ينظر: النحوي ابن الدهان ، ١٩٩١، ٤٨٠ –٤٨١).

الثالث: أن اسم الفاعل انما يحتمل الضمير اذا جرى على من هو له (فاذا جرى على غير من هو له) لم يتحمل الضمير، تقول: الخبز آكله، فآكله خبر عن زيد وفعل له، فإن قلت: زيد الخبز اكله، كان زيد مبتدأ، و الخبز مبتدأ ثاني، واكله خبراً عن الخبز وهو فعل لزيد، فقد جرى اكل خبزاً على غير من هو فعله فيفتقر إلى ابراز الضمير، فتقول: زيد الخبز آكله هو، فهو يرتفع بآكل ارتفاع الفاعل بفعله، وكذلك في الوصف والحال وقال الكوفي لا اظهر الضمير، ويجعل الحكم واحدا، فتقول: زيد الخبز آكله....)) (الإدكاوي، ١٩٩١، ٤٨) وهكذا بين ابن الدهان مشكوراً اختلاف النحاة في هذا الموضوع. ومن ذلك نذكر ما ورد في بعض كتب النحاة عما يخص اسم الفاعل وما يتضمنه من مادة.

((... فإن كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لم يعمل، لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه، فهو مشبه له معنى لا لفظاً فلا يصح ان تقول (محمد كاتب واجبه أمس)، بنصب (واجبه)، بل يجب فيه الإضافة فتقول: (محمد كاتبٌ واجبه أمس). وخالف في ذلك الكسائي فأجاز إعماله وإن كان ماضياً محتجاً بقوله تعالى: ((وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد)) فذراعيه منصوب بباسط وهو بمعنى الماضي. وخرجه غيره على أنه حكاية الحال الماضية، ومعنى ذلك أن يفرض المتكلم حين كلامه أن القصة واقعة الآن فهو يصفها، وعليه لا يكون (باسط) ماضياً وإنما هو حاضر والسر في ذلك إحضاره في الذهن كأنه مشاهد. وإن لم يعتمد اسم الفاعل لم يعمل. وخالف في ذلك الأخفش فأجاز عمله محتجاً بقول الشاعر:

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

خبير بنو لهب فلاتك ملغياً مقالة لهبيّ إذا الطير مرتِ

(الهمداني ابن عقيل، ١٩٥،١٩٧٧)

فقول خبير مبتدأ، وبنو لهب فاعل سد مسد الخبر ولم يعتمد اسم الفاعل على شيء... و أما الجمهور فهم يشترطون لاعتماد ، ويرون أن لا حجة للأخفش في هذا البيت، الجواز أن يكون (خبير) خبر مقدماً، وقوله: (بنو لهب) مبتدأ مؤخر وانما صح لإخبار بالمفرد عن الجميع، لكون (خبير) على وزن فعيل، وفعيل على وزن المصدر كالصهيل والنعيق (السامرائي، ٢٠١٤ ، ١٩٧ _ ١٩٨).

واسم الفاعل يدل على التجدد والحدوث وله صيغ محددة، ويُصاغ من الفعل اللازم والمتعدي ويتطابق مع مضارعه من حيث السكنات والحركات. (ينظر: عبد اللطيف وآخرون، ٢٠٠٥، ١٠٠)

ويصاغ من الفعل الثلاثي على وزن (فاعل) نحو قولك: صائم، ومن الفعل غير الثلاثي (رباعي _ خماسي _ سداسي)، فتكون صياغتهُ على وزن مضارعه مع ابدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الاخر نحو: استخرج، مُستخرِج. (ينظر: عبد المطلب، ٢٠٠٣، ١٧١).

٣- طبيعة التراكيب :

التراكيب النحوية: في اللغة العربية نوعان من التراكيب هما، التراكيب الاسمية التي تتألف من المبتدأ والخبر، والاخرى التراكيب الفعلية، التي تتكون من فعل وفاعل، ولكل تركيب في اللغة له عوامله الخاصة به واعرابه الذي يميزه عن غيره.

((تُبنى الجملة في اللغة العربية من الوظائف التي تشكلها الأسماء والأفعال والحروف، اذ تقوم بُنية الجملة العربية على وظيفتين هما الدعامة الاصلية في الجملة، أي المبتدأ والخبر، وقد وضع النحاة لهما شروطاً ناجمة من استقراء كلام العرب كثيرة، ولكن قد ترى خروقات في نظام الجملة العربية وتكون هذه الخروقات خروجاً عن النظام العام للقواعد والقوانين والضوابط التي رسمها النحاة بناء على المسموع من كلام العرب، فمن ذلك أن الدعامة الأساسية في الجملة العربية هو المبتدأ، و لذلك يجب أن يكون معرفة، ولا يجوز أن يكون نكرة لأن المبتدأ محكوم عليه، والا يحكم على الشيء الا بعد معرفته، إلا إذا تخصصت النكرة بوجه ما فإنهَ يجوز الإخبار عنها، لأن الفائدة قد تحصلت، فإذا حصلت جاز الحكم على المبتدأ إذ أن الغرض من الكلام هو حصول الفائدة...)) (الربيعي، ٢٠٢٣، ٤٦).

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

وفي هذا الخصوص يقول ابن الدهان ((إذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة فالمبتدأ معرفة والخبر نكرة، و لا تبلْ بالتقديم والتأخير، تقول: زيد قائم، فيكون زيد المبتدأ، لأنه معرفة، وقائم الخبر لأنه نكرة، بدلالة أنه عار من الألف واللام، ويحسن دخولهما عليه، وكذلك لو قلت: قائم زيد، على التفسير الأول فيكون زيد المبتدأ وقائم الخبر، عليه قوله تعالى: ((وقليل من عبادي الشكور)) (سبأ ١٣). فيكون الشكور مبتدأ وقليل خبر لأن الشكور معرفة وقليل نكرة، وكذلك قوله تعالى: ((وقليل ماهم)) (ص٢٤) وانما كان المبتدأ المعرفة، والخبر نكرة، لأن الإنسان يجب أن يخبر عن من يعرفه المخاطب بما يعرفه هو، م ولا يجوز أن يخبر المخاطب عمن لا يعلم بشيء يعلمه.

واذا اجتمعت في الكلام معرفتان فالأولى منهما المبتدأ نحو قولك زيدٌ أخوك، وقوله تعالى: ((الذين قالوا الله ربنا)) (فصلت، ٣٠) و ((الله ولي الذين آمنوا هم)) (البقرة، ٢٥٧) ، فربنا المبتدأ، والله الخبر، والله في الآية الأخرى المبتدأ، وولي الخبر، لأنهما معرفتان، وانما كان كذلك ليتميز المخبر عنه من المخبر به، ، لأنها نوع واحد في الاعراب)) (النحوي ابن الدهان، ١٩٩١، ١٤٢ – ١٤٣).

يتضح مما سبق أن المبتدأ يجب أن يكون معرفة سواء أكان متقدماً أم متأخراً لا ضير فيه ما دام أنه معرفة والنكرة تكون هي الخبر.

أما في حال اجتماع معرفتين فالأولى منهما تكون هي المبتدأ والمعرفة الثانية تكون هي الخبر، وقد وضح ابن الدهان ذلك من خلال شرحه للدرس وكما بين ذلك بامثله وأدلة في القرآن الكريم توضح ذلك.

جاء في كتاب (الخلاصة في علم النحو): للجملة الاسمية ركنان أساسيان هما: المبتدأ و الخبر الأول يكون اسم مرفوع متحدث عنه، يقع في أول الجملة أو الكلام في أغلب الاحيان، أما الخبر: هو المتحدث به ويشكل مع المبتدأ جملة مفيدة، مثل: أفضل الأعمالِ إدخال السرور على المؤمن.

أفضل: مبتدأ مرفوع، إدخالُ: خبر مرفوع (ينظر: عبد المطلب، ٢٠٠٣، ١٦).

((المبتدأ ...المحكوم عليه المخبر عنه. المسند إليه موقعه أول الجملة الأسمية لفظاً: السلام عليكم أو رتبة: عليكم السلام حكمه الرفع لا يوجد قبله عامل مرئي ((قد تسبقه بعض الأدوات غير العاملة فلا تؤثر فيه مثل لانت اخي، ما نيل المطالب بالتمني...))(عبد اللطيف وآخرون، ٢٠٠٥، ٢٤٥)

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

وذكر ايضاً عنه: ((وقد يكون المبتدأ اسماً صريحاً نحو(الله ربُنا)) وقد يكون ضميراً منفصلاً نحو: (انت مجتهد) وقد يكون مصدر مؤولا

نحو قوله تعالى: ((وإن تصوموا خير لكم)) (البقرة، ١٨٤)... ويقع بعد المبتدأ خبر وقد يقع بعدهُ مرفوع أغنى عن الخبر نحو: (أقائم الزيدانِ؟). (السامرائي، ٢٠١٤/١/ ١٦٨ _ ١٦٩) وجاء ايضاً في (النحو الشافي الشامل): ((المبتدأ اسم صريح أو مصدر مؤول يبتدأ به الكلام، ولذلك يسمى مبتدأ، أي مبتدأ به الكلام، فأصل المبتدأ، المبتدأ به، تأتي به لتبني عليه كلاماً أي لتتحدث عنه وتخبره ويسمى ما تتحدث به عنه: خبراً، لأنك تخبر به عن المبتدأ، ولذلك يتلازمان تبتدئ كلاماً ويتم فائدة به وهما يشكلان معاً ما يسمى بالجملة الاسمية وحكمها الرفع. (مغالسة، ٢٠٠٧، ٢١٩).

أما في الجملة الفعلية فقد بين ابن الدهان (رحمه الله): أن الفاعل والمفعول إذا كانا مقصورين أو مبنيين، وجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول، لعدم ظهور الإعراب فيهما أو في أحدهما كقولك:

ضرب موسى عيسى، فيكون موسى هو الفاعل ، وعيسى المفعول، أي في هذا الحال يجب الاعتماد على الرتبة النحوية التي تنص عليها القاعدة في تقدم الفعل على الفاعل والفاعل على المفعول ما لم يكن هناك علامة إعرابية أو قرينة تجيز تقدم المفعول على الفاعل، فلو كانت هناك قرينة جاز تقديم المفعول وتأخير الفاعل، كقوله تعالى: ((انما يخشى الله من عباده العلماء)) (فاطر، ٢٨).

ففي هذه الآية الكريمة العلامة الإعرابية نصب لفظ الجلالة (الله) والرفع في العلماء _ أبانت الحالة الإعرابية لكلا الكلمتين (الله) لفظ الجلالة مفعول متقدم على الفاعل الذي هو (العلماء) وكذلك وجود القرينة التي تدل على المعنى نحو قولك: أكل كمثرى يحيى، فهنا لم يلزم تقديم الفاعل وجاز تأخيره إذ يتضح للمتلقي او القارئ أن لا فاعل سوى (يحيى) (ينظر: النحوي ابن الدهان، ١٩٩١، ١٤٣).

عودة إلى التركيب الاسمي يوضح ابن الدهان في المبتدأ إذا كان نكرة أخرته، نحو قولك: عليك مال، فمال المبتدأ وعليك الخبر، ويقول إن السبب في ذلك لأن الغالب على المبتدأ اذا كان نكرة أن يكون خبره حرف جر أو ظرفاً، والظرف وحرف الجر قد يكونان وصفين للنكرة، يقول: فلو أخرت الخبر وقدمت المبتدأ وهو نكرة لألتبس الخبر بالوصف فقدم الخبر ليزول اللبس، لأن الوصف لا يتقدم على الموصوف. (ينظر: النحوي ابن الدهان، ١٩٩١، ١٤٣).

المبحث الثاني

مواضع تعدد الأوجه عند ابن

الدهان في كتابه (شرح الدروس في النحو)

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

بعد أن تحدثنا في الصفحات السابقة عن تعدد الأوجه النحوية، صار يجب أن نذكر المواضع التي يكون فيها التعدد في الاوجه نذكرها ونوضحها من خلال ما نورده من أمثله مطابقة لما نذكر، يكون التعدد في:

_ أولاً: التعدد في الاسماء:

ومن الموضوعات التي يكون بها تعدد للأوجه النحوية فيما يتعلق بالأسماء هو موضوع:

أ _ لا النافية للجنس:

جاء في شرح الاجرومية: ((فعمل: ((لا النافية للجنس)): النصبُ، كعمل (إنَّ)، تماماً، (إنَّ) تنصب الاسم وترفع الخبر هذا عمل لا النافية للجنس ... لا النافية للجنس تنصب بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون معمولاها نكرتين، فلا تعمل بالمعارف.

الثاني : أن تباشر نكرة.

الثالث : ألا تكرر.

أما عملها فهو النصب بغير تنوين)) (العثيمين بن صالح، الهاشمي بن احمد ٢٠٠٦، ٣٦٥).

يوضح لنا هذا أن (لا النافية للجنس) تعمل النصب اذا دخلت مباشرة على النكرة دون فاصل بينها وبين النكرة، وفي حال كان هناك فاصل بين ((لا النافية للجنس)) والنكرة فيكون عملها الرفع ويتوجب في ذلك تكرارها نحو: لا في الدار رجل ولامرأة فحال بين لا النافية للجنس والنكرة (في الدار) فعملت الرفع وتم تكرارها و في هكذا حال يكون اعراب (لا النافية للجنس) لا نافية ملغاة فتقول: (لا في الدار رُجلُ) لا نافية ملغاة (في الدار) خبر مقدم، (ورجل) مبتدأ مؤخر: (ينظر: العثيمين بن صالح ، الهاشمي بن احمد ، ٢٠٠٦، ٣٦٥) وذكر العلامة يس بن زين الدين العليمي (ت١٠٦١هـ) فيما يتعلق بـ (لا النافية للجنس).((ومثل إن)) المشددة في نصب الاسم ورفع{ الخبر (لا) النافية للجنس}، لمشابهتها في التوكيد ولزوم الصدر، والدخول على الجملة الاسمية، وتسمى: لا التبرئة، لأنها تدل على نفي الجنس فكأنها تدل على البراءة منه. وخرج بـ (النافية): (لا) الناهية، فإنها تختص بالمضارع، والزائدة فلا تعمل شيئاً، وهي التي دخولها في الكلام كخروجها، وبقوله ((الجنس)): ((لا)) النافية للوحدة، لأنها تعمل عمل (ليس).... والتي تعمل بشروط اربعة:

الأول: ان يقصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق.

الثاني: أن لا يدخل عليها جار.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

الثالث والرابع: أن لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل.)) (الحمصي بن زين الدين، ٢٠١٦، ٤٠٤، ٤٠٦ ، ٤٠٧).

وهي تفيد النفي الشامل لكونها تنفي الخبر عن جميع أفراد جنس اسمها كما (يجب) أن يكون اسمها نكرة وبذلك لا يشترط تنكير الخبر، لأن تنكير المبتدأ الذي يكون اسم لـ (لا النافية للجنس) يستلزم بالضرورة تنكير الخبر (ينظر: عبد اللطيف وآخرون، ٢٠٠٥، ٢٨٠)، و((النفي بها قد يكون مطلق الزمن، أي لا يقع على زمن معين وإنما يراد منه مجرد نفي النسبة بين معموليها وسلب المعنى بغير تقيد بزمن خاص. نحو: لا حيوان حجر _ لا وفاء لغادر _ وقد يراد بها نفي المعنى في زمن معين حين تقوم قرينة كلامية أو غير كلامية تدل على نوع الزمن)). (حسن، د.ت، ج ١/ ٦٨٦ ، ٦٨٧) . قال حمدي محمود في أحد مؤلفاته يبطل عمل ((لا)) اذا افقد الشرط الأول والثاني والثالث _ تم ذكر الشروط انفاً– وحينئذ يلزم تكرارها (ينظر: عبد المطلب، ٢٠٠٣، ٤٢) في حين يقول الدكتور محمود حسني مغالسة فيها: ((لا وهي مثل ما، من حيث الاستعمال فالحجازيون كانوا يعملونها والتميمون كانوا يهملونها، وهي تعمل بشروط وتسمى لا النافية للوحدة وشروطها:

١_ أن يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو قولك: لا جندياً جباناً....

٢_ ألا يتقدم خبرها على اسمها فإذا تقدم بطل عملها، نحو: لا موثوق تاجرٌ...

٣_ ألا ينتقض خبرها بألا فإذا دخلت إلا بطل عملها، نحو قولك: لا معلم إلا مخلص.. معلم: مبتدأ.. مخلص: خبر.. يجوز أن يسبق خبرها بحرف جر زائد مثل خبر ما وخبر الأفعال الناقصة المنفية... نحو: لا جاهٌ بدائمً، لا العاملة عمل ليس جاه اسم لا مرفوع، بدائم: الباء: حرف جر زائد، دائم: مجرور لفظاً منصوب محلاً خبر لا)) (مغالسة، ٢٠٠٧، ٢٧٥ _ ٢٧٦ _ ٢٧٧).

أما ابن الدهان (رحمه الله) فقد فصل القول فيها قائلاً: ((إذا دخلت ((لا)) على الاسم المفرد النكرة بنته معها على الفتح فقلت: لا رجل في الدار، أو صفته بمفرد كان لك فيه ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والبناء على الفتح، وان كان المنفي مضافاً أو طويلاً نصبته، تقول: لا غلام رجل في الدار، ولا خيراً من زيد في الدار ويجوز في العطف وجوه)) (النحوي ابن الدهان، ١٩٩١، ٤٦٥).

شرح ابن الدهان هذا الموضوع قائلاً: ان (لا) اذا دخلت على الاسم النكرة المفرد وكانت نفياً لها استغرق الجنس في الاستفهام بنيتهُ معها على الفتح ذلك لتضمنها ((من)) التي تستغرق الجنس وذلك أن الإنسان إذا قال: هل رجل في الدار، فيجيبه المجيب: لا أحتمل أن يكون فيها رجلين فأكثر، أما اذا قال هل من رجل في الدار استغرق الجنس، فجوابه يجب أن يكون مثله، فازادوا إعمال (لا)

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

حملاً على (أن)، فكانت (((من)) تمنع من ذلك، وإن حذفوا من ((لم)،) بلغوا المقصود، فضمنوا الكلمتين معنى (من) (ينظر: النحوي ابن الدهان، ١٩٩١، ٤٦٥ _ ٤٦٦). ((وتعمل لا النافية للجنس عمل (إن) فتنصب المبتدأ وترفع الخبر نحو: (لا أحد أخير من الله) وإنما عملت عملها، لأنها تأكيد النفي والمبالغة فيه، كما أن (أن) لتأكيد الاثبات و المبالغة فيه)) (ينظر: النحوي ابن الدهان، ١٩٩١، ٤٦٦).

ويكمل ابن الدهان حديثه _ عن ذلك ويقول: ويبنى الاسم على الفتح كما تبنى خمسة عشر، وأن خبرها كثيراً ما يحذف، أما عند سيبويه فرفع الخبر بالابتداء، ويقول ابن الدهان إن الأخفش عنده الخبر مرفوع بلا، ومنه (لا اله الا الله) فالخبر محذوف تقديره لا اله لنا او: في الوجود، والخبر مرفوع على ما كان عليه قبل دخول (لا) وعند سيبويه فاذا قلت لا رجل قائم، فلا تعمل النصب كما تعمل(أن) الا انها تبنيه مع الاسم، وقائم الذي هو الخبر ليس (لا) فيه عمل عند سيبويه.

فان وصفت الاسم المبني معها باسم مفرد كان فيه ثلاثة أوجه يوضحها ابن الدهان:

احدها: رفعه على الموضع، لان موضعها الرفع بالابتداء فتقول: لا رجلٌ ظريفٌ في الدار.

الثاني: نصبه على اللفظ فتقول: لا رجلُ ظريفاً في الدار.

الثالث: أن يفك (لا) من بناء الاسم ويبني، الاسم مع الصفة مركبين كما يبنى خمسة عشر فتقول: لا رجل ظريفٌ، ولا بد من الفك، كي لا تبنى ثلاثة أشياء (ينظر: النحوي ابن الدهان، ١٩٩١، ٤٦٦ _ ٤٦٨ _ ٤٦٩).

يوضح الدكتور ابراهيم محمد الإ دكاوي ما شرحه النحوي ابن الدهان في الأوجه الثلاثة التي ذكرت انفاً بقوله: ((فأما الرفع فمراعاة لمحل (لا) مع اسمها، لأن محلها رفع بالابتداء عند سيبويه فتقول: لا رجل ظريف فيها (برفع ظريف) وأما النصب فمراعاة لمحل اسم (لا) مثل لا طالبَ كسلاناً ناجح.

أما البناء على الفتح أو ما ينوب عنه، فعلى أن النعت مركب مع اسم (لا) تركيب خمسة عشر فتقول: لا طالب كسلان ناجح ولا رجل ظريفَ)) (النحوي ابن الدهان، ١٩٩١، ٤٦٩ _ ٤٦٥).

ويستمر ابن الدهان في شرحه قائلاً: فإن دخلت (لا) على اسم مضاف الى النكرة فإن البناء يمتنع معه ويكون النصب بها كما يكون النصب بـ (أن) ، وذلك أن الإضافة تعاقب التنوين، فكما لا

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

يبنى الاسم وهو منون تنوين التمكن، كذلك لا يبنى وهو مضاف ولم يبن مضاف سوى ثلاث كلمات الا أنه ليس بناء تركيب وذلك أن في التركيب مانعاً آخر، وهو أنه لا يخلو أن تركبه مع الاسم فيكون قد ركبت (لا) مع بعض كلمة، لأن المضاف اليه مع تمام المضاف أو مع الأخر، وهذا لا يجوز، لأنه انما تركب معها الحرف الذي يمكنها أن تعمل فيه والآخر معمول الاسم وهو موجود معهُ فتقول لا غلام رجل في الدار.

أما في الصفة المضافة هناك وجهان: الأول: الرفع على الموضع، والثاني النصب على اللفظ، والطويل كالمضاف فتقول: لا خيراً من زيد عندك، فان قلت: لا آمر بالمعروف لك، كان. بالمعروف متعلقاً بالمحذوف، فان قلت: لا آمر بالمعروف، كان بالمعروف متعلقاً بأمر لأنك لا يمكنك أن تبنيه مع لا وتعملهُ، لأن لو اعملته كان المعمول من تمامه ولا تُركبْ بعض الكلمة وترك بعضها، فأن قلت: لا حول ولا قوة، ولا رجل ولأ أمرأة ، جاز لك فيه عدة أوجه: الأول: أن تبني الثاني مع (لا)، كما بنيت الأول، فتقول: لا حول ولا قوة، وعليه قوله تعالى: ((فلا رفث ولا فسوق)) (البقرة، ١٩٧).

الثاني: أن يبني الأول مع (لا) وتجعل (لا) الثانية مؤكدة للنفي زائدة، نحو قوله تعالى: ((ولا تستوي الحسنة ولا السيئة)) (فصلت، ٣٤) أي والسيئة، وتحمل قوة تارة على اللفظ، وتارة على الموضع، فتقول: لا حول ولا قوة، وعليه قول الشاعر:

لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع

ولا حول ولا قوة وعليه قول الشاعر:

هذا لعمركم الصغار بعينه لا أم لي إن كان ذاك ولا أب

ويجوز أن ترفعها جميعاً فتجعلها جواب من قال: ألك حول أم قوة فتقول: لاحول ولا قوة فيكون رفعهما بالابتداء والخبر محذوف، كذلك أورد ابن الدهان مثالاً آخر على ذلك في قول الشاعر:

وما هجرتك حتى قلت معلنة لا ناقة لي في هذا ولا جمل

ويجوز في رفع الأول وجه آخر، وهو ان تجعل (لا) بمنزلة (ليس)، وتعملها رفعاً في المبتدأ، ونصباً في الخبر إلا أنها لا تعمل إلا في نكرة..

أما إذا أدخلت (لا) على معرفة بطل عملها، وكررتها فقلت: لا زيد في الدار ولا عمرو، وكذلك إن وصلت بينها و بين ما عملت فيه لم يكن إلا لتكرير وبطلان عملها، تقول: لا في الدار

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

رجل ولا امرأة، قال تعالى: ((لافيها غول ولا هم)) (الصافات، ٤٧)، يقول ابن الدهان: قد يدخلون اللام مقحمة فيقولون في لا اب لزيد فاللام قد عملت في المعنى حيث صيرت الإضافة نكرة به وذلك لأنك اذا قلت غلام زيد هو معرفة وهي لا تدخل على المعارف، أما اذا قلت: غلام لزيد صار نكرة وجاز دخول (لا) عليها فاللام سوغت ودخول (لا) فقد عملت في المعنى وجرَّت زيدا، فقد عملت في اللفظ دون العمل في الحكم، وذلك لأن الألف في(أبا)يجب ألا توجد في اللفظ إلا مع المضاف فتقول: رأيت أباك، فإن لم تكن الكلمة مضافة لم يوجد كقولك: رأيت اباً كريماً، فهي من وجه موجودة، ومن وجه آخر غير موجودة (ينظر: النحوي ابن الدهان، ١٩٩١، ٤٧٠ _ ٤٧١ _ ٤٧٢ _ ٤٧٣ _ ٤٧٤ _ ٤٧٥ _ ٤٧٦ _ ٤٧٧ _ ٤٧٨). هنا أوضح ابن الدهان في التعدد في (لا) وكيف تعمل وما حكمها اذا دخلت على نكرة وإذا دخلت على معرفة موضحاً إنها اذا دخلت على معرفة لا تعمل إلا اذا كان هناك مسوغ كاللام المقحمة كما بينا.

وجاء في الكتاب لسيبويه: ((فمما لا يتغير عن حاله قبل ان تدخل عليه (لا) قول الله عز وجل ذكره: ((لا خوف عليهم ولا هم يحزنون)) (البقرة: ٣٨، عمران، ٤٨، الاعراف، ٣٥).

واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة ... لأن (لا) لا تعمل في معرفة ابداً....)) (سيبويه، ١٩٨٨، ٢/ ٢٩٥ _ ٢٩٦).

((اعلم ان (لا) تارة تكون ناهية، وتارة عاطفة.. وتارة تكون عاملة عمل (ليس)، فترفع الاسم وتنصب الخبر وهي المسمات عندهم (لا النافية للوحدة)، كما في قولك : لا رجل في الدار، فإنه يجوز أن يقال بل رجلان أو رجال، وتنصب النكرات لكن بشروطٍ، الأول أن يكون اسمها نكرة، وخبرها نكرة ويشترط أن يتقدم اسمها على خبرها ولا تقترن بجار فإن فقد شرط من هذه الأمور أهملت كما في قولك: لا زيد قائم، أو تقدم خبرها على اسمها.. أو قُرنت بجار كما في قولك: جئتك بلا زاد، أو فُصِلَ بينها وبين معمولها بفاصل فإنها تهمل أيضا وكذا اذا تكررت كما في قولك: (لا لا رجل عندك) (العثيمين بن صالح ، الهاشمي بن احمد ، ٢٠٠٦ ، ٥٦٠) مما تبين لنا أن لا خلاف بين علماء النحو في شأن (لا) وحكمها في العمل.

نكتفي بهذه القدر في شأن الحديث عن مواضع تعدد الأوجه الذي يكون في الاسماء وفيما يخص (لا النافية للجنس) تنتقل بإذن الله تعالى إلى موضع آخر من التعدد في الأسماء....

ب التعدد في المصدر:

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

المصدر: ((هو الاسم الذي اشتق منه الفعل وصدر منه)) (الجرجاني بن محمد، د.ت ،١٨١). إن مسألة الأصل في الاشتقاق أثارت جدلاً بين النحاة البصريين والنحاة الكوفيين منهم من يرى أن الاسم الأصل، والفعل فرع عليه، وهذا ما يراه البصريون، أما الكوفيون فقد خالفوا رأي البصريين في هذا إذ يرون أن الفعل هو الأصل، والاسم هو فرع عليه، ولكلا الفريقين حجة في ذلك، فالبصريون احتجوا .بأن المصدر يدل على زمان مطلق ،والفعل يدل على زمن معين فكما أن المطلق، أصل المعين فكذلك المصدر أصل الفعل، في حين أن الكوفيين احتجوا: بأن المصدر يصح لصحة الفعل، ويعتل لاعتلاله .. وإن البصريين أصدروا رأيهم هذا عن رأي سيبويه ، كما وأن رأي الكوفيين اثبته ابن الانباري (ت٥٧٧ هـ) في كتابة الانصاف هو الرأي الذي يميل اليه المحدثون

(ينظر: السامرائي ، ٢٠١٤، ١/ ١٠٢-١٠٣) وقد جاء عن تعريف المصدر أنه ((الاسم المنصوب الذي يجيء ثالثاً في تصريف الفعل))(الشربيني، ٢٠٠٨،٢١٧) (واعلم أن المصدر إنما عمل لأنه أصل الفعل ، وفيه حروف الفعل فأشبهه فعمل...) (ابن النحاس،٢٠٠٤ ،٢٤١). جاء في شرح الاجرومية : ((المصدر هو الاسم المنصوب الذي يجيئ ثالثاً في تصريف الفعل، نحو: ((ضربَ ، يضربُ ، ضرباً .. ويسمى المفعول المطلق، لأنه مفعول لا يتعدى بحرف لا بـ الباء ، ولا بـ "في" ، ولا بـ (اللام)، فلذلك سموه مفعولاً مطلقاً، يعني غير مقيد بشيء .

(المصدر): هو ما كان مكانا لصدور الأشياء هذا المصدر، ولهذا كان القول الراجح: أن المصدر هو أصل الاشتقاق فأنت تقول : (ضربَ)، مشتقاً من الضرب، ولا تقول(الضربُ)، مشتق من ضرب ، لأن هذا هو الأصل ، يعني : مصدر المعاني والأفعال هو هذا المصدر، فتقول : ضرب مشتق من الضرب سمع من السمع وهكذا... (ثالثاً في تصريف الفعل) يعني: اذا صرفت الفعل مرتين جاء المصدر)) (العثيمين بن صالح ، الهاشمي بن أحمد ،٢٠٠٦،٣٠٧).

وعرف حمدي محمود عبد المطلب في مؤلفة الخلاصة في النحو: ((المصدر هو ما دل على حدث مجرد من الزمن وهو أصل جميع المشتقات)) (عبد المطلب : ٢٠٠٣ ، ١٦٢).

يعمل المصدر عمل الفعل بشروط ((اشترط النحاة لذلك عدة شروط – الشرط الجوهري لعمل المصدر عمل الفعل فهو أن يصح إحلال ((أن)) المصدرية والفعل محله...اذا قلنا((من علامات الإيمان حب المسلم أخاه، ومعاونتهُ إياه) وجدنا أن المصدرين (حب ومعاونة) قد نصبا مفعولين وهما (أخاه وإياه) لأنه يصح أن يحل محلها أن المصدرية و الفعل فتقول: من علامات الإيمان أن

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

يحب المسلم أخاه وأن يعاونه... أما إذا كان المصدر لا يمكن إحلال (أن) والفعل محله فإنه حينئذ لا يعمل عمل الفعل، كقولنا: أزجرُ المهمل زجراً عنيفاً وأؤنبه تأنيباً (عبد اللطيف وآخرون، ٢٠٠٥ ، ٤٠٧).

وبما أن المصدر من الموضوعات النحوية المهمة وتناوله أغلب النحاة وتحدثوا عن أنواعه وشروط عمله وفصلوا القول فيه فلابدّ أن يتناوله ابن الدهان لكونه عالماً نحوياً بليغاً حريصاً على أن يلم بالموضوعات النحوية وشرحها لكي يفيد بها القاريء والمتعلم .

فقد تناول ابن الدهان موضوع المصدر في كتابة شرح الدروس في النحو مبيناً مواضعه التي يكون عليها ((المصدر يعمل عمل الفعل منوناً ، تقول : عجبت من ضرب زيد عمرا ، ويعمل فيه لألف واللام ، تقول عجبت من الضرب زيد عمر بفصل بينهما ، ويعمل مضافا تقول : عجبت من ضرب زيد عمرا، ولا يتقدم معموله عليه ولا يفصل بينها بأجنبي)) (النحوي ابن الدهان، ١٩٩١ ، ٤٩٩).

شرح ابن الدهان هذا النص موضحاً أن المصدر من الاسماء العاملة عمل الفعل، وأنه يتساوى مع الصفة في انها لا يتقدم معمولها عليها ، وينقص عنها لكونه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لتأنيث الفاعل ، أما في حال كون الصفة ظرفاً او حالاً فأنه يصح تقديم المعمول عليها ولا يصح تقديمه في المصدر ، وانما يعمل اذا كان في بتقدير (أن والفعل) يعمل في ثلاث صور:

-الصورة الاولى أن يكون منوناً كقولنا (اعجبني ضرب زيد عمرا ، وقوله تعالى ((او إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً ذو مقربة)) (البلد ،١٤- ١٥)...

-الصورة الثانية أن يكون فيه الالف واللام نحو قولك : اعجبني الضرب زيد عمراً (النحوي ابن الدهان، ١٩٩١ ، ٤٩٩) .

-الصورة الثالثة أن تعمل مضافاً ((المضاف هو اكثر عملاً من الحالتين السابقتين)). (النحوي ابن الدهان، ١٩٩١ ، ٥٠٢))

نحو قولك عجبت من ضرب زيد عمرا، وعليه قولة تعالى: ((ولولا دفع الله الناس)) (البقرة ، ٢٥١، الحج ، ٤٠) يقول ابن الدهان فأن اضفت المصدر الى الفاعل ذكرت المفعول منصوباً أما إذا أضفت الى المفعول ذكرت الفاعل مرفوعاً تقول اعجبني أكل زيد الخبز وكذلك اعجبني ركوب زيد الفرس، واعجبني بناء الحائط زيد(ينظر : النحوي ابن الدهان، ١٩٩١ ، ٥٠١، ٥٠٢ ، ٥٠٣)

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

ولا يختلف ابن الدهان في هذا الموضوع عن سيبويه الذي يقول في كتابه ((قولك : عجبت من ضرب زيدا ((فمعناه ان يضرب زيدا وتقول عجبت من ضرب زيدا بكر)) ، ومن ضرب زيد عمرا ،اذا كان هو الفاعل ،كأنه قال: عجبت من انه يضرب زيد عمرا، ويضرب عمرا زيد: وانما خالف هذا الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع في ان فيه فاعلً ومفعولا ً، لأ نكِ اذا قلت: هذا ضارب فقد جئت بالفاعل وذكرتة واذا قلت: عجبتُ من ضرب فانكَ لم تذكر الفاعل، فالمصدر ليس بفاعل وان كان في دليل الفاعل ((فلذلك احتجت فيه الى فاعل ومفعول ولم تحتج حين قلت: هذا ضارب زيد الى فاعل ظاهر، لأن المضمر في ضارب هو الفاعل))(سيبويه أبو بشر ، ١٩٨٨/ج/١٨٩).

ويكمل ابن الدهان شرحة المصدر ويقول : لا يفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي وهو لا يوكد لا يوصف ولا يبدل ولا يعطف عليه إلا اذا أستوفى معمولة ، لو قلت عند زيدا اعجبني قيام عمرو ، وجعلت عند متعلقا بقيام لم يجز ، فان جعلته متعلقاً بالفعل جاز ، ولو قلت: اعجبني قيام عند زيد عمرو ، وجعلت عند متعلقا بقيام جازت المسألة، وان جعلته متعلقاً بالفعل لم يجز الفصل بين المصدر ومعموله ، ولو قلت اعجبني كلامك نفسه زيدا لم يجز ، وان قلت: اعجبني كلامك نفسك زيدا جاز ، وذلك لان في الأول أكدت المصدر قبل تمامه ، وفي الثانية أكدت معمول كلام وهو الكاف اما لو قلت : اعجبني ضرب زيد وقيامه عمرا لم يجز، لأنك عطفت قبل التمام (ينظر: النحوي ابن الدهان، ١٩٩١ ، ٥٠٤).

ثانياً:- التعدد في الافعال :

لاريب أن كلّ مَن درسَ وألفَ في النحو العربي يعلم أهمية الفعل وأنه ركن رئيس من أركان الكلام الذي يتكون من الاسم والفعل والحرف فالفعل اذن هو درس أساسي في النحو العربي ، ونعلم كذلك أنه يقسم على ثلاثة اقسام كل قسم منه يحمل دلالة زمنية تميزه عن غيره من الاقسام الاخرى واقسامه هي الفعل الماضي: وهو ما دل على حصول عمل في الماضي ، والفعل المضارع : هو ما دل على حصول عمل في الحال والاستقبال ، وأما فعل الامر : هو ما يُراد به طلب القيام بعمل ما في زمن المستقبل أو الحال .

والفعل يكون أما لازماً أو متعدياً ، ويقصد بالفعل اللازم هو ما اكتفى برفع الفاعل وتتم الفائدة دون الحاجة الى نصب مفعول ، أما الفعل المتعدي فما تعدى الى الفاعل ونصب المفعول لتتم الفائدة في الكلام .

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

أ- **الفعل الازم :**

عرف الجرجاني : الفعل بقوله :((هو الهيئة العارضة المؤثر في غيره بسبب التأثير اولاً ، كالهيئة الحاصلة القاطع بسبب كونه قاطعاً ، وفي اصطلاح النحاة: مادل على معناه في نفسة مقترن في احد الازمنة الثلاثة ...))(الجرجاني ابن محمد ، د ت، ١٤١) وقد عرف ايضا بأنه : ((الفعل الازم هو الذي يكتفي بفاعلة ولا ينصب المفعول به مثل : يعطف الاغنياء على الفقراء... استعان المؤمن بربه)) (عبدالمطلب ، ٢٠٠٣،٧٣) وكذلك وقد يسمى الفعل الازم بالفعل القاصر وهو : الذي لاينصب بنفسه مفعولا به او اكثر ، وانما ينصب بمعونة حرف جر ، او غيره مما يؤدي الى التعدية مثل : اسرفه – انتهى – قعد – في نحو : اذا اسرف الاحمق في ماله انتهى امره الى الفقر وقعد في بيته ملوماً محسوراً فكل كلمة من: مال ، فقر ، بيت ... هي في المعنى لافي الاصطلاح مفعول به الفعل قبلها ولكن الفعل لم توقع معناه واثره عليها مباشرة من غير وسيط وانما اوصله ونقله بمساعدة حرف جر وهي في المعنى في حكم المفعول به لذلك الفعل)) (حسن ، د ت٢/١٥١) فالفعل اللازم : هو ما لا ينصب مفعول به مباشرة وانما هو بحاجة الى وسيط حرف جر لكنهُ لا يعرب مفعول به في القاعدة أوالرتبة النحوية ، وانما يعرب اسماً مجروراً بحرف الجر ، في حين هو معناه مفعول به .

ب- **الفعل المتعدي:**

المتعدي هو ((ما لا يتم فهمه بغير ما وقع عليه، وقيل هو ما نصب المفعول به)) (الجرجاني بن احمد، د. ت، ١٦٨) فالفعل المتعدي كما ذكرت انفا هو ما يحتاج إلى مفعول به.

وهو: ((الذي ينصب بنفسه مفعولاً به أو اثنين، أو ثلاثة من غير أن يحتاج إلى مساعدة حرف جر أو غيره مما يؤدي الى تعديته الفعل اللازم مثل: سِمعَ، ظن، أعلَمَ، في نحو: لما سمعت الخبر ظننت الراوي مخطئاً لكن الصحف اعلمتنا الخبر صحيحا)) (حسن، د. ت، ١/١٥٠).

أما ابن الدهان (رحمه الله) فمع غيره من النحاة، قد بين أن الفعل اللازم يمكن تعديته، لكن لا يمكن ذلك إلا بتوفر أحد الاشياء الثلاثة ذكرها في كتابه (شرح الدروس في النحو) قال:

((الفعل الذي يتعدى إلى مفعول قد يتعدى بأحد ثلاثة أشياء إما بالهمزة تقول في: قام زيد أقام زيد عمرا، وإما بالتشديد نحو قولك: فرح زيد و فرَّحَ زيد عمرا، وإما بحرف الجر تقول: جلس زيد وجلس زيد بعمرو)) (النحوي ابن الدهان، ١٩٩١، ١٨٢).

يقول إن الهمزة والتضعيف حكمهما حكم الفعل المتعدي بنفسه، أما ما يتعدى بحرف الجر فحكمه مخالف للأول، وذلك لأنك تقيم الجار والمجرور مقام الفاعل في قولك: جلس زيد بعمرو،

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

وجلس بعمرو، ويعتقد أن الجار والمجرور في موضع رفع، وكان قبل ذلك موضع نصب، وعليه قوله تعالى: ((يسبح له بالغدو والاصال رجال)) (النور، ٣٦) فرجال مرفوع بفعل مضمر تقديره: يسبحهُ رجال، والقائم مقام الفاعل في يسبح واحد من الجارات والمجرورات. (ينظر: النحوي ابن الدهان، ١٩٩١، ١٩٢).

وابن الدهان لم يخالف النحاة ممن سبقوه في ما يخص الفعل اللازم والمتعدي فقد بين لنا كيف يمكن ان يُجعل الفعل اللازم فعلاً متعدياً وهو يكون كذلك إما بالهمزة أو بالتضعيف –التشديد– وقد وضح ذلك من خلال طرحه للأمثلة التي أوردها وذكرناها في الاسطر أعلاه.

والتعدد يحصل كذلك في الافعال في نصب وجزم الفعل المضارع، وإن الفعل المضارع يكون مرفوعاً ما دام مجرداً من العوامل الناصبة أو العوامل الجازمة. أما اذا سبقته أحدى تلك العوامل فيتغير إعرابه حسب الأداة الداخلة عليه سواء أكانت اداة نصب أم أداة جزم وبهذا يحصل التعدد في اعراب الفعل المضارع فتارةً يكون منصوباً بأداة النصب وتارة أخرى يكون مجزوماً بأداة جزم او يكون مرفوعاً حين لا تدخل عليه أي مما ذكر، وذلك يؤدي إلى تعدد الاوجه الاعرابية في الأفعال.

النتائج أو الخاتمة

في الختام نستنتج ما يأتي:

أن اللغة العربية لغة ثرية متشعبة متأصلة مقعدة، وقادرة على استيعاب المعاني المتعددة وهذا يجعلها من أقدر اللغات على التعبير.

إن التعدد في الاوجه النحوية هو نتيجة لثراء اللغة العربية وهو يمثلها في الوقت نفسه.

ان الخروج عن القاعدة والخلاف بين النحاة من الأسباب التي أسهمت بشكل ملحوظ في تعدد، الأوجه الاعرابية وكذلك طبيعة التراكيب اسمية كانت أم فعلية.

ان مواضع التعدد تكون في الاسماء كاسم المصدر ولا النافية الجنس، وكذلك تكون في الأفعال.

ويعدّ التعدد في الأوجه الإعرابية ميزة خاصة من ميزات اللغة العربية.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

١. ابن النحاس ،بهاء الدين أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلي الشافعي المعروف بابن النحاس (٦٩٨ هـ) ، التعليقة على المقرب ، تحقيق : الدكتور جميل عبدالله عويضة ، المكتبة الشاملة الذهبية ، د.ط ، ٢٠٠٤ م .

٢. امرئ القيس، ديوانه، ط١، دار احياء العلوم، لبنان _ بيروت، ١٩٩٠.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

٣. الانباري الشيخ الامام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، د. ط، دار الفكر، د. ت.

٤. الجرجاني علي بن محمد السيد الشريف، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، د. ط، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، د. ت.

٥. حسن عباس، النحو الوافي.

٦. الحمصي يس بن زين الدين العليمي، حاشية يس على شرح قطر الندى، تحقيق: كريم حبيب كريم الكمولي، ط١، المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي، بيروت _ لبنان ٢٠١٦.

٧. الربيعي احمد هويدي، التحليل النحوي عند الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) دراسة في ضوء تعدد الأوجه النحوية وقرائن التعليق، ط١، دار الموصف، جمهورية العراق _ بابل، ١٩٤٧.

٨. السامرائي محمد فاضل، النحو العربي احكام ومعاني، ط١، دار ابن كثير للنشر والتوزيع، دمشق _ سوريا، ٢٠١٤.

٩. سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨.

١٠. الشربيني شمس الدين محمد بن احمد الخطيب، نور السجية في الفاظ جرومية، ط١، دار المنهاج، لبنان _ بيروت، ٢٠٠٨.

١١. عبد اللطيف محمد حماسة وآخرون، النحو الأساسي، د. ط، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥.

١٢. عبد المطلب حمدي محمود، الخلاصة في علم النحو، ط٣، مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣.

١٣. العثيمين الشيخ محمد بن صالح و الهاشمي بن أحمد، الدرة النحوية في شرح الاجرومية، تحقيق: مركز المنبر للتحقيق والبحث العلمي، ط١، دار ابن الجوزي، مصر _ القاهرة، ٢٠٠٦.

١٤. القرطبي ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٧.

١٥. مغالسة محمد حسنى، النحو الشافي الشامل، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان _ الاردن، ٢٠٠٧.

١٦. النحوي الإمام ابي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان (ت ٥٩٦ هـ)، شرح الدروس في النحو تحقيق: ابراهيم محمد الإدكاوي، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٩١.

١٧. الهمداني بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري، شرح ابن عقيل، ط٢٠، دار التراث للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٠.

Sources and References:
The Holy Quran

18. Ibn Al-Nahhas, Baha' Al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ibrahim bin Muhammad bin Abi Nasr Al-Hilli Al-Shafi'i known as Ibn Al-Nahhas (698 AH), Commentary on Al-Muqrib, edited by: Dr. Jamil Abdullah Awidah, The Golden Comprehensive Library, no date, 2004 AD.
19. Imru' Al-Qais, his Diwan, 1st ed., Dar Ihya Al-Ulum, Lebanon - Beirut, 1990.
20. Al-Anbari Sheikh Imam Kamal Al-Din Abi Al-Barakat Abdul Rahman bin Muhammad bin Abi Saeed, Fairness in the Issues of Disagreement between Grammarians: Basrans and Kufians, no date, Dar Al-Fikr, no date.
21. Al-Jurjani Ali bin Muhammad Al-Sayyid Al-Sharif, Dictionary of Definitions, edited by: Muhammad Siddiq Al-Minshawi, no date, Dar Al-Fadhila for Publishing, Distribution and Export, no date.
22. Hassan Abbas, Comprehensive Grammar.
23. Al-Homsi Yassin bin Zain Al-Din Al-Alimi, Yassin's Commentary on the Explanation of Qatar Al-Nada, edited by: Karim Habib Karim Al-Kamouli, 1st ed., Lebanese Academic Book Foundation, Beirut - Lebanon 2016.
24. Al-Rubaie Ahmed Huwaidi, Grammatical Analysis of Al-A'lam Al-Shantamari (d. 476 AH) A Study in Light of the Multiple Grammatical Aspects and Evidence of Commentary, 1st ed., Dar Al-Mawsuf, Republic of Iraq - Babylon, 1947.
25. Al-Samarra'i Muhammad Fadhel, Arabic Grammar, Rulings and Meanings, 1st ed., Dar Ibn Kathir for Publishing and Distribution, Damascus - Syria, 2014.
26. Sibawayh Abi Bishr Amr bin Othman bin Qanbar, Al-Kitab, edited by: Abdul Salam Muhammad Harun, 3rd ed., Al-Khanji Library, Cairo, 1998.
27. Al-Sharbini Shams Al-Din Muhammad bin Ahmad Al-Khatib, Noor Al-Sijiyah fi Al-Faz La-Gramiyah, 1st ed., Dar Al-Minhaj, Lebanon - Beirut, 2008.
28. Abdul Latif Muhammad Hamasa And others, Basic Grammar, Dr. T, Dar Al Fikr Al Arabi, Cairo, 2005.
29. Abdul Muttalib Hamdi Mahmoud, Al Khulasah fi Ilm Al Nahw, 3rd ed., Ibn Sina Library for Printing, Publishing and Distribution, Cairo, 2003.
30. Al Uthaymeen Sheikh Muhammad bin Saleh and Al Hashemi bin Ahmed, Al Durra Al Nahwiyah fi Sharh Al Ajrumiyah, edited by: Al Minbar Center for Investigation and Scientific Research, 1st ed., Dar Ibn Al Jawzi, Egypt - Cairo, 2006.
31. Al Qurtubi Ibn Mada, Al Radd Ala Al Nahaat, edited by: Dr. Shawqi Dayf, 1st ed., Dar Al Fikr Al Arabi, Cairo, 1947.
32. Mughalisa Muhammad Hasni, Al Nahw Al Shafi Al Shamil, 1st ed., Dar Al Masirah for Publishing, Distribution and Printing, Amman - Jordan, 2007.
33. Al Nahwy Al Imam Abi Muhammad Saeed bin Al Mubarak bin Al Dahan (d. 596 AH), Explanation of Lessons in Grammar, edited by: Ibrahim Muhammad Al Idkawi, 1st ed., Al Amanah Press, Cairo, 1991.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

34. Al-Hamdani Baha' al-Din Abdullah bin Aqil al-Aqili al-Masry, Explanation of Ibn Aqil, 20th ed., Dar al-Turath for Publishing and Distribution, Cairo, 1

مجلة العلوم الاساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الاساسية

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ